ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (01)، 2020، ص: 319-344

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

انعكاسات سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

Reflections of public spending policy on public investmentin Algeria during the period (2000-2019)

سرار خيرة[1*]، k.serrar@mail.univ-djelfa.dz

نوي طه حسين [2]، tahahocin2006@yahoo.fr

[1] طالبة دكتوراه، مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة (الجزائر)

[2] أستاذ التعليم العالي، مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/09 **تاريخ القبول:** 2019/12/16 **تاريخ النشر:** 2020/06/29

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة الإنفاقية في تمويل الإستثمارات العامة وتطويرها في الجزائر وهذا من خلال تسطير برامج تنموية خلال الفترة (2000-2019)، وفي نفس الإطار مساهمة هذه البرامج في رفع معدلات النمو الإقتصادي لتحقيق التنمية الإقتصادية على المدى البعيد، حيث تبين من هذه الدراسة أن السياسة الإنفاقية في الجزائر تجسدت في شكل برامج تنموية بإعتمادات مالية ضخمة ساهمت في رفع معدلات النمو بشكل معتبر خاصة برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004)، إلا أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، ويرجع ذلك إلى غياب ترشيد الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيد، كون الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهينة تقلبات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية

السياسة الإنفاقية، الإستثمارت العمومية، البرامج التنموية، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: H50؛ H54؛ G38

Abstract

The study aims to highlight the importance of spending policy in the financing and development of public investments in Algeria through the underline of development programs during the period (2000-2019), and in the same context the contribution of these programs to raising the rates of economic growth to achieve long-term economic development, where This study shows that the spending policy in Algeria was reflected in the form of development programs with huge financial credits that contributed to raising growth rates in a significant way, especially the economic recovery program (2000-2004), but compared to the amount of financial resources that the Algerian state has harnessed in order to revive the economy The results are very modest, due to the lack of rationalization of public spending and mismanagement and implementation, as Algeria is still based on a policy supported by the hydrocarbon sector so that Algeria remains vulnerable to external shocks and hostage to the volatility of oil prices.

Keywords

Spending policy, public investment, development programs, economic growth.

JEL Classification Codes : H50 ; H54 ; G38

* البريد الالكتروني للمرسل: k.serrar@mail.univ-djelfa.dz

I. مقدمة:

يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهيكلية قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا التأثير يظهر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة الاقتصاد لها وليس من أجل الإنفاق فيها وفقط لأن ذلك سوف يعتبر تبذيرا للأموال ويحد من تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي.

وفي نفس السياق فإن الجزائر من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية وللخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تبنت برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال سياساتها الإنفاقية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمداخيل المحروقات، حيث عرفت سياسة إنفاقية توسعية بعد التحسن في أسعار النفط منذ سنة 1999 بزيادة الموارد المالية المعبأة للإنفاق العام عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية، حيث عرفت الجزائر برامج اتفاقية تنموية ضخمة مدعومة، حيث باشرت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 ثم برنامج النمو الجديد (2015-2019) وذلك بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي، ما يبرز إرادة وجهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة إنفاقية تنموية ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

الإشكالية الرئيسية: مما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الجزائر في رفع معدلات النمو الإقتصادي في إطار ترقية الإستثمار العمومي ؟**

الأسئلة الفرعية: للتفصيل أكثر في الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- مالمقصود بسياسة الإنفاق العام والمبادئ التي ترتكز عليها؟
- ماهي المرتكزات الأساسية للسياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال البرامج التنموية؟
- ما مدى نجاعة السياسة الإنفاقية في زيادة فعالية الإستثمارات العمومية؟

الفرضيات: للإجابة على التساؤلات السابقة والتركيز على أهم المحاور في دراسة إرتأينا صياغة الفرضييات التالية:

- السياسة الإنفاقية هي السياسة التي تنتهجها الدولة من أجل التأثير على الطلب الكلي.
- تجسدت السياسة الإنفاقية في الجزائر على شكل برامج خماسية تتمثل في الإستثمارات العمومية.
- نجحت الجزائر في تطوير الإستثمارات العمومية من خلال السياسة الإنفاقية المتبعة.

المنهج المتبع: بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع إستخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتوافقهما ونوعية الدراسة، فقد إستخدمنا الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة الإنفاقية والبرامج التنموية، والمنهج التحليلي في تحليل تأثير البرامج التنموية في تطوير معدلات النمو الاقتصادي من خلال تطور الاستثمارات العامة.

هيكلة الدراسة: ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا منا للإجابة على الإشكالية ارتأينا تقديم هذه الدراسة في ثلاث نقاط أساسية:

1. **المفاهيم والمبادئ الأساسية لسياسة الإنفاق العام.**
2. **السياسة الإنفاقية التي إنتهجتها الجزائر في إطار الإستثمارات العمومية خلال الفترة (2000-2019)**

3. فعالية السياسة الإنفاقية في ترقية الإستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

II. الدراسات السابقة:

لقد تم الاسترشاد بمجموعة من الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع البحث ومن بينها ما يلي:

- بن لحضر عيسى، **سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي لياس، سيدي عباس، 2019/2018، تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى نمذجة قياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر وعلاقته بمتغيرات التنمية الاقتصادية، وكنتيجة له قد تبين أن الإنفاق الحكومي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية فله تأثير كبير على كل من معدلات النمو والتضخم والبطالة.

- كريم بودخدخ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2001**،" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009،وقد تناولت هذه الدراسة إشكالية تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، وتوصلت الدراسة إلى السياسة المالية في الجزائر خاصة السياسة الإنفاقية لها أهمية كبرى في المساهمة في رفع معدلات النمو خلال فترة برنامجي الإنعاش الإقتصادي وبرنامج النمو لكن هذه المساهمة تبقى جد متواضعة مقابل الإعتمادات المالية المخصصة لها.

- باشوش حميد، **الإستثمارات العمومية ودورها في التنمية الإقتصادية- دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، دفعة 2016/2015، تهدف الدراسة إلى إبراز دور الإستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحليل البرامج التنموية، وكنتيجة لهذه الدراسة تم التوصل إلى أن الإستثمارات العمومية تلعب دورا مهما في المساهمة في التنمية الإقتصادية بواسطة رفع معدلات النمو لكن في نفس الإطار تبقى هذه المعدلات متدنية ورهينة لتقلبات أسعار النفط.

- الأبحاث المقدمة في المؤتمر الدولي "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**،"المنعقد يومي 11 و12 مارس 2013بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، فقد تطرقت هذه الدراسات إلى جوانب عديدة يمكن للإستثمارات العمومية التأثير بها خاصة ما تعلق بالنمو الإقتصادي.

III. الإطار النظري

أ. مفاهيم أساسية حول النفقات العامة

- **تعريف النفقات العامة** : تعددت مفاهيم النفقات العامة إلا أنها لم تختلف كثيرا فنذكر منها:

تعريف 01: النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة[1]

تعريف 02: تعرف النفقة العامة كذلك على أنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[2].

ومنه يمكن القول أن النفقات العامة ماهي إلا مبلغ مالي تصرفه هيئة عامة من أجل تحقيق منفعة عامة.

- **خصائص النفقات العامة:**

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية يجب أن تتوفر في النفقة حتى يمكن القول أنها نفقة عامة، هذه العناصر هي[3]:

النفقة العامة مبلغ نقدي من المال: تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال المنتجة التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقدمها

ومما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم به جميع المبادلات والمعاملات، حيث أصبحت النقود وسيلة الدول للإنفاق شانها في ذلك شأن الأفراد.

تحقيق المنفعة العامة: لا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص معين سواء كان مواطنا أو مسئولا أو فئة دون أخرى، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام، وتلبي حاجات عامة مثل: المحافظة على الأمن الداخلي وحماية الحدود أو دفع التنمية الإقتصادية.

صدور النفقة العامة عن هيئة عامة: نسمي نفقة عامة تلك النفقة الصادرة عن هيئة عامة أو شخص معنوي عام. والشخص المعنوي العام هو ذلك الذي تخضع علاقاته للقانون العام ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة

- **ضوابط الإنفاق العام:**

للإنفاق العام جملة من الضوابط يتوجب على القائمين عليه الإلتزام بها ويمكن التطرق إليها كما يلي[4]:

ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

ضابط الإقتصاد في النفقات العامة: يعد ضابط الإقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق(الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام.

ضمانات التحقق من إستمرار المنفعة والإقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة): حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والإقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال.

- **العوامل المؤثرة في الإنفاق العام :**

وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال 5 -25 إلى أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالإختبارات الميدانية، وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكر أهمها [5]:

الفلسفة السياسية للنظام الإقتصادي : إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الإقتصادي،

تقلبات مستوى النشاط الإقتصادي وحركة الدورة الإقتصادية: يتعرض الإقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الإقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الإقتصادي يختلف الإقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

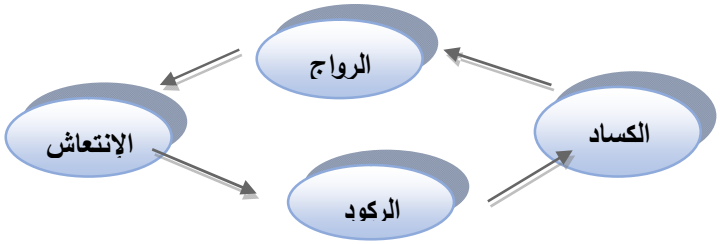

المقدرة المالية للدولة: وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة.

ب. أساسيات سياسة الإنفاق العام

- **مفهوم السياسة الإنفاقية:**

"السياسة الانفاقية هي ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف"[6].

ويمكن القول بأن السياسة الإنفاقية هي الأداة الأساسية للسياسة الميزانية والتي تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فتقوم الدولة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة حجم الإنفاق الحكومي فيزداد الطلب الكلي ومن جانب آخر يمكن أن تقوم بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي فينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا كله يكون على حسب الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة .فالسياسة الإنفاقية هي تلك السياسة التي تنتهجها الدولة من أجل أن تؤثر في الطلب الكلي سواء بتحفيزه أو بتخفيضه بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد والوصول لتحقيق الأهداف المرجوة.

- **أدوات السياسة الانفاقية:** السياسة الإنفاقية هي أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة بالاعتماد على مجموعة من التدابير المتعلقة باستخدام النفقات العامة من أجل التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد للوصول للأهداف المرجوة، فأدوات السياسة الإنفاقية نابعة من جوهر هذه السياسة من خلال التأثير في النفقات العامة، ومن أهم أدوات السياسة الإنفاقية ما يلي [7]:

تخفيض أو زيادة الإنفاق العام: يعتبر التأثير في حجم الإنفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الانفاقية، فيتحدد حجم الزيادة أو التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وبالتالي يمكن أن تكون السياسة الإنفاقية سياسة توسعية أو سياسية انكماشية وذلك حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة، ولكن لا يمكن لأي دولة أن تتعدى مقدارا معينا من نسبة الانفاق لأن هناك حدود يجب عليها أن تحترمها وبالتالي لا بد أن تأخذ في الحسبان تلك الحدود لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجز عليها آثار سلبية وخيمة، ولكن من جهة أخرى يمكن أن تكون زيادة لا إرادية للإنفاق العام بسبب أوضاع معينة في الدولة مثل الأزمات والحروب...إلخ كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بشكل غير مسطر ومخطط له مسبقا فمثلا لا يمكن التحكم في النفقات التي توجه لإعادة إعمار الدولة بعد مرور عاصفة بها أو كارثة طبيعية، أو إذا دخلت دولة معينة في حرب ما فلا يمكن تحديد النفقات العسكرية لهذه الحرب وبالتالي كل هذه العوامل لا يمكن التحكم فيها وبالتالي لا يمكن كبح تزايد الاتفاق العام.

إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: يرتكز المبدأ الأساسي لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على الوضعية الاقتصادية للدولة فهي التي تحدد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، فإذا كانت الدولة تعاني من شح في مواردها المالية ليست لها إيرادات متنوعة وتمر بوضعية مالية معقدة نلاحظ أنها سوف تقوم بإعادة هيكلة نفقاتها على

حسب القطاعات المهمة جدا والتي تكون ذات أهمية في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبالتالي تكون إعادة بناء هيكل الإنفاق العام بواسطة مراجعة الأولويات الإنفاقية التي تقوم بها الدولة.

- **أهداف السياسة الإنفاقية:** تكتسي السياسة الإنفاقية أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدول لمالها من تأثيرات ى كبيرة على التوازنات المالية من جهة ولمالها من انعكاسات على الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي تسعى كل الدول لانتهاج سياسة إنفاقية رشيدة تمكنها من الوصول لتحقيق العديد من الأهداف ومن أبرزها [8]:

التأثير على مستوى الأسعار: تؤثر التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي على الأسعار ويكون ذلك عن طريق تأثير السياسة الانفاقية على الضغوط التضخمية، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موظفة، فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخميا، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإن استخدام السياسة الإنفاقية الانكماشية المقيدة تمكن من الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من الموجات التضخمية، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي انخفاض الطلب وينقص من مستوى الزيادة في الأسعار، والعكس إذا كان الاقتصاد يمر بفترة كساد فتنتهج الدولة سياسة إنفاقية توسعية من أجل زيادة الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني جراء مستوى مضاعف الإنفاق الحكومي.

توزيع الدخل ترمي السياسة الإنفاقية إلى توزيع أمثل للدخل فمكونات الإنفاق سواء الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما يمتلكه الأفراد تؤثر كلها في تحقيق توزيع عادل في الدخول، فنمط إعادة توزيع الدخل الفردي والذي يصاحب الإنفاق الحكومي يتوقف بشكل كبير على الكفاية الإنتاجية، فالحكومة تسعى دائما لتخفيض الفجوات بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية ويكون ذلك بواسطة السياسة الإنفاقية التي تساهم بشكل كبير في زيادة المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة ورفع دخولهم .

الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تسعى السياسة الإنفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم في مستوى الإنفاق العام وانتهاج سياسة إنفاقية حكيمة، وتظهر لنا العلاقة بين السياسة الإنفاقية والاستقرار الاقتصادي من خلال الكثير من المؤشرات التي تؤثر فيها السياسة الإنفاقية سواء الدخل أو النمو أو مستوى الأسعار وبالتالي نلاحظ مدى الترابط بين هذه المؤشرات والسياسة الإنفاقية وصولا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعملية توزيع الدخل الحقيقي لمختلف الأفراد يتأثر بشكل كبير في مجهودات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والتي تؤثر أيضا على نسب النمو الاقتصادي يبرز ذلك من خلال المضاعف فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وذلك بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويتوقف أثر المضاعف على مدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما تجاوب مع الزيادات المتوالية في الاستهلاك كلما قام المضاعف بأثره بحيث أن إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية هدفها الرئيسي هو الوصول إلى مستويات مقبولة من النمو، وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي على أداء الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاقتصادية فتستعمل السياسة الإنفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفقا للحالة الاقتصادية.

تحقيق التوازن في الموازنة العامة: من الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الإنفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، فليس من المنطقي التمادي في انتهاج سياسة إنفاقية تخل بالتوازن المالي للدولة إذ أنه لا بد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الإنفاقية والمتمثلة في الإيرادات العامة، فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير

في طبيعة السياسة الإنفاقية لذلك لا بد أن يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما تكون السياسة الإنفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة، فالسياسة الإنفاقية لها دور فعال في علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف أنواع الإنفاق العام، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدولة ثم بعد ذلك يتم انتهاج السياسة الإنفاقية المناسبة.

ت. الإستثمارات العمومية وتقسيمات النفقات العامة في الجزائر

يمثل الإستثمار العمومي جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يسهم بشكل معتبر في النمو الإقتصادي، وباعتبار الإنفاق العام يأخذ عدة أشكال، وجب تجديد أوجه الإنفاق العام التي يمكن إعتبارها إستثمارا عموميا، فإذا كان الإستثمار يعرف بأنه إنفاق الموارد الحالية من أجل الحصول على إيرادات أو أرباح مستقبلية، بخلاف الإستهلاك الذي يمثل الإنفاق لإشباع حاجات حالية، فإنه من هذا المنطلق يمكن إعتبار العديد من أوجه الإنفاق العمومي إستثمارا عموميا، مثل الإنفاق على البنى التحتية والمنشآت الأساسية، الإنفاق على سياسات الصحة والتعليم، وبرامج البحث والتطوير[9].

وهناك الكثير من الدراسات الحديثة التي تبرز تأثير الاستثمارات العمومية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما اهتمت بعض الدراسات بدراسة العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي وأثبتت أن للاستثمارات العمومية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي[10]

- **الاستثمارات في البنى التحتية:** يعرف "بيهل" البنى التحتية العامة أنها التي تتميز بالخصائص التالية[11]:

الثبات: وهي أهم خاصية يستند إليها في تقدير الدور الإنتاجي لرأس المال العام مقارنة برأس المال الخاص، الذي يتميز بعدم الثبات والحركية أينما كان هناك ربح، بعكس البنى التحتية العامة التي تهدف لتحقيق المصلحة العامة.

عدم القابلية للتجزئة: وهذا يعني أن تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال العمومية مرتفعة جدا، وهذا ما يطرح مشكلة عدم استغلالها بشكل كامل، وهذا ما يفسر لجوء عدد من البلدان إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص في إنشائها.

عدم القابلية للإحلال: وذلك يعني ارتفاع تكاليف تمويل أو إحلال هذه البنى التحتية إلى استعمالات أخرى.

وتنقسم البنى التحتية من حيث طبيعتها إلى:

بنى تحتية اقتصادية: وتتمثل في البنى التحتية التي تعتبر دعما للعملية الإنتاجية والاستهلاك النهائي.

بنى تحتية اجتماعية: تتمثل في البنى التحتية التي تقدم خدمات التعليم والصحة لأفراد المجتمع.

بنى تحتية مؤسساتية: وتضم البنى التحتية التي تشكل الظام القانوني والإداري لمختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

ث. آثار سياسة النفقات العامة على الإستثمار العام:

من أدوات السياسة المالية التي لها اثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل والبنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويمكن أن نقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

- **الإنفاق على البنية التحتية** :من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسية الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية [12]، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على البني التحتية لجذب الاستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانى والمطارات ..).

- **تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية** :وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعتها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة[13]، ففي ظل إتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض، يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات.
- **الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي** : نتيجة الأثر الايجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية،ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الاستثمار، وتعتبر زيادة الإنفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

ج. تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات.

- **نفقات التسيير[14]**

هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير في أربع عناوين كما جاءت في المادة 24 قانون المالية لعام 1984 .ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ..إلخ . ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. فهذا النوع من النفقات أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أو جهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية .
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح .
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيخصان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الواحد الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية، وعنصرا مُ همً ا في الرقابة المالية.

- **نفقات التجهيز (الإستثمار)[15]**

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب، الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى بر أس المال.

و يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الإستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الإستثماري، حيث يميز بين نفقات الإستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال لهذا يمكننا عَدْ وملاحظة القطاعات التالية : المحروقات،الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشأت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية لتنمية. ويتوزع القطاع الرئيسي إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محدودة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الإقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الإعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الإختصاص التنظيمي.

IV. السياسة الإنفاقية التي إنتهجتها الجزائر في إطار الإستثمارات العمومية خلال الفترة (2000-2019)

أ. مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000،والمقدر بـ 9.11 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، وقد جاء لتحقيق أهداف معينة من خلال مضمونه كمايلي[16]:

- **أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي** يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

خلق مناصب عمل والحد من البطالة .

دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

- **مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:** يتمحور هذا المخطط الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.

الجدول رقم (01-02): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,3
دعم قطاع الفلاحة والصيد	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4

البحري						
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر:بوفليح نبيل، **آثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2005، ص107.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول أن القطاعات الرئيسية التي تم توزيع الإعتمادات المالية عليها بحيث تمثل هذه القطاعات أولويات مشروع دعم الإنعاش الإقتصادي بحيث أخذ قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دينار وهو ما يمثل 12.4 % من إجمالي الإعتمادات وجاء التركيز على قطاع الخدمات العمومية وتحسين مستوى المعيشة في الرتبة الأولى بحيث خصص له 210.5 مليار دينار بينما التنمية المحلية فخصص لها مبلغ 204.2 مليار دينار جزائري.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم (02-02): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات مدنية	200

المصدر: طاوش قندوسي،**مرجع سابق**، ص 64

جاء هذا البرنامج بعد انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)،وقد خصصت الدولة اعتمادا ماليا لهذا البرنامج أكثر من 4000 مليار دينار جزائري، واستفادت من هذا البرنامج عدة قطاعات. وقد وجهت الحكومة أكثر من 40% من إعتمادات هذا البرنامج إلى تطوير المنشآت القاعدية؛ ويساعد هذا البرنامج في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ب. برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) :

- **مضمون برنامج دعم النمو الإقتصادي:** جاء هذا البرنامج بعد انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)،وقد خصصت الدولة اعتمادا ماليا لهذا البرنامج أكثر من 4000 مليار دينار جزائري، واستفادت من هذا البرنامج عدة قطاعات. وقد وجهت الحكومة أكثر من 40% من اعتمادات هذا البرنامج إلى تطوير المنشآت القاعدية؛ ويساعد هذا البرنامج في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الجدول رقم(03-02) : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .
http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الغرض الأساسي من هذا البرنامج هو غرض إجتماعي بالدرجة الأولى يهدف الى تحسين مستوى المعيشة للسكان بمبلغ 1908.5 مليار دج وكذلك تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ قدره 1908.5 مليار دج.

- **أهداف البرنامج:** يبرز الجدول البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي[17]:

تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب:45.5% (بقيمة 1908.5 مليار/دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي في برنامج دعم التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء

عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن بقيمة 555مليار/دج ويليه قطاع التربية الوطنية (بقيمة 200 مليار/دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل مرافق تربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بقيمة 141 مليار/دج، لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (بقيمة 1703.1 مليار/دج) على أربعة قطاعات فرعية هي النقل 700مليار/دج، الأشغال العمومية 600 مليار/دج،الماء(سدود وتحويلات) 393مليار /دج، تهيئة الاقليم 10.15 مليار/دج.

نلاحظ أن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

دعم التنمية الاقتصادية

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات أساسية وهي كمايلي:

الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 \|صس\éمليار/دج وهو بذلك يعكس بذلك مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

الصناعة: حيث خصص في هذا القطاع 13.5 مليار/دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية لترقية الاستثمار حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار/دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية او أجنبية

الصيد البحري: حيث خصص له ما قيمة 12 مليار/دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري

السياحة: حيث خصص لهذا القطاع ما قيم 3.2 مليار/دج بهدف انشاء 42 منطقة توسع سياحي

المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة والصناعة التقليدية : اذ انه ونضرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وكذا الاهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري،خصصت الدولة له ما قيمته 4 مليار دج.

تطور الخدمة العمومية وتحديثها:

الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات وخصص في هذا الإطار 203.9 مليا/دج موزعة على القطاعات التالية:

البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويده بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل ولأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51مؤسسة عقابية

الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية

التجارة: إذ وأنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف منها،انجاز مخابر لمراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، انجاز مقرات تفتيش نوعية على الحدود.

المالية: حيث يهدف الى تحديث وعصرنة الإدارة المالية لقطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

ت. البرنامج الخماسي (2010-2014):

- **مضمون البرنامج الخماسي:** : جاء هذا البرنامج بعد انتهاء برنامج دعم النمو الاقتصادي كتكملة للبرامج التنموية التي سطرتها الجزائر وقد تمثل مضمونه فيمايلي:

الجدول رقم(04-02) : البرنامج الخماسي الاقتصادي 2010-2014.

(الوحدة: مليار دج)

البرنامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	النسبة %
1. برنامج تحسين معيشة السكان: • السكن؛ • التربية، التعليم العالي، التكوين المهني؛ • الصحة؛ • تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية؛ • باقي القطاعات(قطاع الشباب والرياضة؛ قطاع الصحة العمومية؛ عمليات التهيئة العمرانية؛ تطوير وسائل الإعلام؛ الشؤون الدينية)	**9903** 3700 1898 619 1800 1886	**45.42**
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية • قطاع الأشغال العمومية والنقل؛ • قطاع المياه؛ • قطاع التهيئة العمرانية؛	**8400** 5900 2000 500	**38.52**
3. برنامج دعم التنمية الإقتصادية • الفلاحة والتنمية الريفية؛ • دعم القطاع الصناعي العمومي؛ • دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛؛	**3500** 1000	**16.05**

	2000 500	

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة للفترة (2000-2010)**، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، ص 255 يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث إن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة2010-2014 ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب % 40 من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات تهيئة الإقليم والبيئة،تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل[18].

- **أهداف البرنامج:** إن أهم ما يهدف له برنامج توطيد النمو ما يلي[19]:

دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛

تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛

دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛

مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين والتزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛

دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛

الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛

النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال؛

التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدا؛

ث. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2015 – 2019: "يعتبر هدا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015،و تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019

- **أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي:** تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي[20] :

الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7 %مع بداية سنة 2019؛

ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛

إستحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31

ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2019/2017) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشـ يد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

استراتجيات السياسة الجديدة للنمو: تتمثل في[21]:

ديناميكية القطاعات المطلوبة: يهدف النموذج الجديد إلى إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وتشير الوثيقة إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الإقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه.

نظام الاستثمار: يتعين من أجل تحقيق التحول الهيكلي ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا السياق يتم محاكاة مستوى من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام على وجه السواء، وهذا يتطلب :

تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات هيكلية دافعة للنمو؛

اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات؛

الملاءة الخارجية: يشير النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (صناعة، فلاحة وخدمات) وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات ولاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات إبتداء من 2020، إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة، ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته 40الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي

V. فعالية السياسة الإنفاقية في ترقية الإستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

أ. واقع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة الفترة الممتدة والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (05-03): تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير والتجهيز) حلال الفترة 2000-2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى PIB%
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات		
2000	841,44	72,5	318,94	27,5	1160,38	28,84
2001	948,76	65,33	503,60	34,67	1452,36	37,12
2002	1050,17	67,33	509,68	32,67	1559,85	36,56
2003	1163,4	67	567,5	33	1730,9	33,4
2004	1241,1	66,7	618,8	33,3	1860,0	30,4
2005	1232,2	58,5	872,5	41,5	2105,1	27,9
2006	1452,0	57	1091,4	43	2543,4	30,1
2007	1662,8	53	1480,6	47	3143,4	33,5
2008	2363,2	48,4	2519,0	51,6	4882,2	42,6
2009	2593,7	50	2597,7	50	5191,4	44,3
2010	2833,0	48,33	3022,9	51,67	5860,9	54
2011	3434,3	52	3184,1	48	6618،4	55,7
2012	4925,1	63.6	2820,4	36.4	7745,5	50,8
2013	4335,6	63	2544,2	37	6879.8	42,5
2014	4494.3	64.24	2501.4	35.76	6995.8	/
2015	4617.0	60.30	3039.3	39.7	7656.3	/

2016	4585.6	62.84	2711.9	37.16	7297.5	/
2017	4591.8	66.71	2291.4	33.29	6883,2	
2018	4584.4	53.14	4043.3	46.86	8627,7	
2019	4954.4	57.90	3602.6	42.10	8557	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- فتوح خالد، **تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، دفعة 2015/2014، ص 198، ونسبة النفقات إلى PIB ص 195.
- السنوات 2014-2015-2016: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**،نتائج (2014، 2016)، ص67
- السنوات 2017-2018-2019: قوانين المالية للسنوات الثلاث.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2010 إلى 2016)بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الإنفاقية التوسعية، وقد ارتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته في السنوات الأخيرة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

والملاحظ خلال الفترة 2000-2016 هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز هاته الأخيرة لم تتجاوز نفقات التسيير الا سنتي 2008 و2010 بنسبتي 51.6 % و51.67 % على التوالي بسبب إرتفاع أسعار البترول، وتعتبر مساهمة نفقات التجهيز إلى مجمل النفقات مساهمة جد محدودة لم تتجاوز 52% ولم تنخفض عن 27 %،حيث نجد ان نسبة بنفقات التسيير بلغت ما يقارب 72.5 %سنة 2000 من إجمالي النفقات كأكبر نسبة لها، في حين وصلت نسبتها الى 48.33 % سنة 2010 كأقل نسبة اما سنة 2016 التي عرفت انخفاضا طفيفا من مبلغ 4617.0 مليار دج الى 4585.6 مليار دج، في حين بلغت نفقات الإستثمار الحد ٱقصى لها سنتي 2010 و2015 بحوالي3022.9و 3039.3 مليار دج على التوالي.

وتشير الأرقام إلى[22]:

أن الجزائر وفي الفترة ما بين سنتي 2000 و2004 صرفت ما يعادل 525 مليار دينار .. ما يعادل 7 مليار دولار، وفي الفترة من سنة 2005 إلى 2009 ارتفعت المصاريف إلى142099 مليار دينار .. ما يعادل 193.8 مليار دولار، أما في الفترة من 2010 إلى 2014 ارتفع حجم الإنفاق من 150595 مليار دينار .. ما يعادل 202.41 مليار دولار.

وتؤكد مؤشرات الإنفاق أن ميزانية التجهيز التهمت بين الفترة 2015 و2017، ما قيمته 6727 مليار دينار .. ما يعادل 64.3 مليار دولار، في حين أن برامج التنمية من سنة 2001 إلى سنة 2017 صرف فيها 365214 مليار دينار .. ما يعادل 531.8 مليار دولار، في حين أن مجموع ميزانية التسيير من سنة 2001 إلى 2017، صرف فيها 506297 مليار دينار .. ما يعادل 649.9 مليار دولار.

وفي عملية حسابية بسيطة نلاحظ أن الجزائر صرفت على برامج التنمية بين 2001 و2017 ما قيمته 1181.7 مليار دولار.

أ. تحليل مساهمة سياسة الإنفاق العام في رفع معدلات النمو من خلال الإستثمارات المحققة خلال (2000-2014)

- **تطور نسبة النمو في القطاعات الإقتصادية بالنظر للإستثمارات المحققة**

بهدف عرض النمو العام وكذا نمو القطاعات الإقتصادية الناتجة عن البرامج الحكومية المطبقة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2014 الجدول التالي:

الجدول رقم(06-03): تطور معدلات نمو القطاعات الإقتصادية للفترة (2000-2014) الوحدة: %

القطاعات / البرامج		النمو العام	المحروقات	الفلاحة	الصناعة		الأشغال العمومية	الخدمات	
					صناعة القطاع العمومي	صناعة القطاع الخاص		الخدمات خارج الإدارات العامة	خدمات الإدارة العامة
برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004)	2000	2.2	4.9	-5.0	1.3		5.1	5.1	
	2001	2.7	-1.6	13.2	-1.1	3.0	2.8	3.8	2.0
	2002	4.7	3.7	-1.3	-1.0	6.6	8.2	5.3	3.0
	2003	6.9	8.8	19.7	3.5	2.9	5.5	4.2	4.5
	2004	5.2	3.3	3.1	-1.3	2.5	8.0	7.7	4.0
الإقتصادي (2005-2009)	2005	5.1	5.8	1.9	-4.5	1.7	7.1	6.0	3.0
	2006	2.0	-2.5	4.9	-2.2	2.1	11.6	6.5	3.1
	2007	3.0	-0.9	5.0	-3.9	3.2	9.8	6.8	6.5
	2008	2.4	-2.3	-5.3	1.9	/	9.8	7.8	7.4
	2009	2.43	-1.9	6.2	3.5	2.3	10.2	6.7	5.2
الإقتصادي الخماسي (2010-	2010	3.28	-2.6	6.0	0.9		6.6	6.9	32.6
	2011	2.47	-3.2	8.5	2.2		5.9	7.1	50.4

	2012	3.06	-3.4	6.8	4.3	7.3	6.8	11.2
	2013	2.7	-10.3	15.4	5.9	9.1	16.5	-3.7
	2014	3.6	-6.2	8.0	8.6	10.2	9.0	7.5
البرنامج النمو الجديد (2015-2019)	2015	-3.0	-32.7	9.2	9.8	6.9	88	5.9
	2016	4.8	-3.5	10.6	6.5	8.1	6.3	5.5
	2017	6.2	21.0	6.6	8.4	6.3	0.5	0.2
	2018	**8.6**	18.8	9.2	6.4	9.6	9.0	1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- **معدل النمو العام(2000-2014)**: طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2016/2015، ص 188.
- **برنامج الإنعاش الإقتصادي:**
  - **سنة 2000**: زكاريا محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، دفعة 2014/2013، ص 93.
  - **2004/2001**: بودخدخ كريم، **مرجع سابق**، ص 209.
- **برنامج دعم النمو الإقتصادي2009**: زكاريا محمد، **مرجع سابق**، ص 94-95.
- **2013-2018**: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقمي:37 مارس 2017،و 46 جوان 2019، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm، تاريخ الإطلاع 2019/08/29.

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة إلى زيادة النمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن:

- **الفترة (2001 -2004) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** : حقق خلال الفترة متوسط معدل نمو اقتصادي قدر بـ 4,34%،إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2,2 % لبداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 6,9 %سنة 2003 الناتج عن إرتفاع معدل نمو قطاع المحروقات الذي وصل إلى 8.8 % كأعلى معدل محقق خلال طول فترة البرامج ككل وهو أيضا ما ساهم في رفع معدل نمو قطاع الفلاحة الذي بلغ ما نسبته 19.7% في نفس السنة،اما فيما يخص قطاع الصناعة فقد كانت المساهمة الأكبر للقطاع الخاص بنسبة 6.6 % سنة 2002 على حساب القطاع العام التي كانت تقريبا نسبه سالبة، أما قطاعي الأشغال العمومية والخدمات فقد كانت نسبهما على العموم موجبة تماما تتراوح بين الإرتفاع والإنخفاض، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- **الفترة (2005 -2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو**: ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2,98 % وهو ما يؤكد عدم استمرار تحسن النشاط الاقتصادي مقارنة بتزايد الإنفاق العام، بسبب الإنخفاض المستمر لمعدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض إلى 2.5-% سنة 2006، وفي نفس الإطار فقد انخفض قطاع الفلاحة انخفاضا

محسوسا وصل إلى أدنى مستوياته سنة 2008 بنسبة 5.3 %، اما قطاع الصناعة فقد يقي احتكار المساهمة للقطاع الخاص ولكن بنسب أقل من نسب البرنامج الذي سبقه، أما قطاع الأشغال العمومية فقد عرفت معدلات مساهمته ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة فقد وصلت نسبته 11.6% سنة 2006 وهذا ما يعكس طبيعة النفقات الموجهة في هذا البرنامج التي أعطت أولوية لتطوير المنشآت الأساسية بعد تحسن مستوى المعيشة، وفيما يخص قطاع الخدمات فقد عرف ارتفاع طفيف خاصة فيما يخص قطاع الخدمات خارج الإدارات العامة الذي بلغت نسبته 7.8 % سنة 2008.

- **الفترة (2010 -2014) برنامج التنمية الخماسي:** حقق متوسط معدل نمو اقتصادي 3.12%خلال الأربع سنوات وهو نسبة مقاربة لنسبة البرنامج الذي سبقه، وقد تميز بمعدلات نمو بسيطة نسبيا حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2013 قدرت ب 3.42 % وأدنى معدل لها عام 2012 بنسبة 2.47 %، فقطاع المحروقات استمر في الإنخفاض ليصل سنة 2012 نسبة 3.4-% وهي تعتبر أدني نسبة وصل اليها قطاع المحروقات، أما القطاع الفلاحي فقد ارتفع ارتفاعا محسوس مقارنة بالبرنامج السابق سيما سنة 2011 بلغ 8.5 %، في الوقت الذي حافظ فيه النمو خارج قطاع المحروقات على مستوياته المعهودة تقريبا كما حدث مع قطاع الخدمات حيث تراوحت معدلات النمو هذا الأخير بين 8.6 و 7.1 % فضلا عن قطاع البناء والأشغال العمومية الذي عرف إنخفاضا تراوح مابين 5.9% و7.3%.
- **الفترة (2015-2019) برنامج النمو الجديد:** يمكن القول أن معدلات النمو برغم من أنها كانت منخفضة في السنوات الأخيرة، المضاف إليها مبالغ البرامج التنموية مع وجود البرامج الخماسية، عكس السنوات السابقة إلا انه ومع تجميد البرنامج الأخير فقد لاحظنا منذ سنة 2016 بدأت معدلات النمو في الإنهيار بشكل رهيب وذلك في غياب الاستراتجيات التنموية والدعم الحكومي.

وعلى العموم يمكن القول أن برنامج الإنعاش الإقتصادي حقق نتائج لاباس بها مقارنة ببرنامجي دعم النمو والبرنامج الخماسي ويعتبر تحسن ملحوظ إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- **أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر**

بالحديث عن أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر فقد عرف نمو ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث أن الاستثمار الحكومي الذي يشكل حيز كبير من حجم الاستثمار الكلي يمثل ما يقارب 39.1% منPIB ، وهذا التطور الحاصل في النفقات الاستثمارية يرجع إلى السياسة الاستثمارية المنتهجة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي ينتج عنه زيادة في الاستثمار إلا أن هذا لا يظهر جليا على واقع الاقتصاد الجزائري الذي لا يتمتع بمرونة كافية في الجهاز الإنتاجي والذي يقوم بتغطية هذا الطلب الاستهلاكي بالاستيراد.

و يبقى الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص مرتبطا بطبيعة الإنفاق ومصدر التمويل، حيث يعتبر الاستثمار الحكومي في الهياكل القاعدية والبنية التحتية مكملا للاستثمار الخاص لانعدام المنافسة بينهما كون قطاع غير مربح ويتطلب أموال ضخمة.

حيث خلال الفترة 2001-2004 عرفت الجزائر بحبوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما ساهم في تحسن نمو الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص ما يشير إلى انعدام أثر المزاحمة في تلك الفترة في حين عرفت الجزائر خلال الفترة 2005-2009 استثمارات ضخمة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو تطلبت موارد مالية ضخمة زاحمت الاستثمار الخاص وهذا ما ترك أثره على معدل نمو الاستثمار الخاص مقارنة بمعدل نمو الاستثمار الحكومي

ولقد عرف الاستثمار فترة البرنامج الخماسي نمو مستمر على طول الفترة من 2010-2014، حيث عرف ارتفاع بنسبة 57 %سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 والذي يفسر بالتوسع في حجم الاستثمار العام نتيجة السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر، في المقابل عرف أيضا حجم الادخار ارتفاع حيث تضاعف بنسبة 30%سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن العوائد النفطية خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (07-03): تطور الإستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دج، %

البيان / السنوات	الإستثمارات العمومية*	الإستثمار الصافي**	إجمالي الإستثمار المحلي(مليار دولار)***	الإستثمار المحلي/الناتج المحلي الإجمالي***
2001	434.0	1169.3	9.8	16.4
2002	502.3	1402.7	12.5	17.8
2003	567.5	1599.0	14.7	22.1
2004	618.7	2045.2	20.7	21.7
2005	872.5	2395.4	22.8	24.3
2006	1091.4	2583.9	25.4	22.1
2007	1552.2	3220.4	32.4	21.7
2008	1898.0	4113.6	41.7	24.0
2009	1944.6	4672.6	41.0	24.4
2010	1921.4	4968.1	44.0	29.9
2011	2140.2	5539.4	32.6	27.3

2012	2363.0	6336.5	41.5	16.4
2013	2433.6	7220.7	/	/
2014	2493.9	7846.7	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: - * باشوش حميد، **الإستثمارات العمومية ودورها في التنمية الإقتصادية- دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، دفعة 2016/2015، ص 130.

- **عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران 2، ص 184.

- *** عبد الغني حريري، **اثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على إقتصاديات الدول العربية- حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2015/2014، ص 224.

من الملاحظ من الجدول أعلاه أن الإستثمارات المحلية في الجزائر في إرتفاع مستمر خلال فترة (2000-2012) والتي تشكل البنية الأساسية للإستثمار في الجزائر إذ بلغ أدنى قيمة له سنة 2001 بمبلغ 9.8 مليار دولار أي في فترة بداية له سنة في حين بلغ أكبر قيمة 44.0 مليار دولار سنة 2010 أي مع نهاية برنامج توطيد النمو الإقتصادي وبداية البرنامج الخماسي (2010-2014) وكذلك إرتفاع الإعتمادات المالية للإستثمار المزامن لإرتفاع العوائد النفطية، وتعتبر نسبة مساهمة الإستثمار المحلي على العموم هي نسبة مرتفعة إذا ما تمت مقارنته مع الإستثمار الأجنبي الذي لم تتعدى نسبته 2 % من إجمالي الإستثمارات في الجزائر، لكن تبقى نسب الإستثمار المحلي متوسطة مقارنة مع حجم الموارد المالية المسطرة له إذ بلغت نسبة مساهمته ما يقارب 30% سنة 2010، في حين قبل ذلك السنة تراوح بين 16% الى 25%..

كما نلاحظ أيضا التطور المستمر للاستثمارات في الجزائر من خلال زيادة نسبة وقيمة المشاريع الاستثمارية الناتجة عن زيادة النفقات الموجهة للتجهيز والاستثمار، الأمر الذي يدل على الدور الذي لعبته البرامج التنموية المتبعة والتي تم تجسيدها من قبل الدولة الجزائرية من خلال تخصيص إعتمادات مالية لتطوير البنى التحتية ورفع معدلات النمو، فقد عرفت الإستثمارات ارتفاعا كبيرا خلال 2001-2014 فقد بلغت قيمتها سنة 2001 مبلغ 434.0 مليار دج في حين ارتفعت بحوالي 500 مليار دج سنة 2007 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 2493.9 مليار دج، وهذا ما يعكس تطور حجم التمويل خاصة خلال فترة البرامج، أما صافي الاستثمارات فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2001-2014) فقد بلغت مبلغ 1169.3 مليار دج كأدنى حد إلى أن وصل إلى 7846.7 مليار دج كأقصى حد وصلت إليه الاستثمارات، أما فيما يخص طبيعة الإستثمارات في الجزائر فهي إستثمارات عمومية بالدرجة الأولى التي تمثل البرامج التنموية المسطرة في حين لم تتجاوز الاستثمارات الخاصة ما نسبته 20% من إجمالي الإستثمارات وهو ما يعكس ضعف السياسة المنتهجة في إطار تحسين الإستثمار.

ب. الصعوبات التي تواجه مشاريع الإستثمار العمومي بالجزائر:

تواجه الإستثمارات العمومية بالجزائر جملة من الصعوبات أثرت سلبا على التنمية وساهمت في إطالة آجال الإنجاز وإرتفاع تكاليفه، مما نتج عنه تأخر و/أو توقف إنجاز عدة مشاريع، من أبرز الصعوبات ما يلي[23]:

- **صعوبات جغرافية:** حيث تتسبب عادة في تحميل المشروع نفقات إضافية تتجاوز الإعتمادات المالية المخصصة للمشروع (رخص البرامج) من بينها:

نقص العقارات الشاغرة لإنجاز المشاريع، خاصة لدى الجماعات المحلية كثيفة السكان ومحدودة الوعاء العقاري.

التضاريس الصعبة أو الغير صالحة للبناء، إذ هناك بعض الجماعات المحلية تحوز أراضي زراعية بدرجة أولى ذات جودة عالية وهو ما يصعب إيجاد أراضي صالحة لتشييد المشاريع العمومية مثل المدارس، المستشفيات، الأسواق...الخ، ولهذا من الأجدر إعادة تقسيم هذه الجماعات وتخصيص برامج تنموية لها ذات طابع زراعي تتناسب والطبيعة الجغرافية لها، فمراعاة الخصوصيات الجغرافية معيار أساسي في التقسيم الإداري.

- **صعوبات متعلقة بتنظيم إجراءات تسيير ومتابعة إنجاز المشاريع:** لعل من بين هذه الصعوبات:

وجود ثغرات في التنظيمات والقوانين التي تحكم الإستثمارات العمومية، خاصة على مستوى قانون الصفقات العمومية.

ضعف الرقابة والمساءلة على تنفيذ هذه المشاريع.

ضعف التنسيق في مراحل إنجاز المشاريع، سواء بين القطاعات المعنية بالمشروع أو اللجان التقنية التابعة للولايات.

عدم كفاية دراسات النضج بما فيها دراسات الجدوى لبعض المشاريع المسجلة حسب مختلف البرامج، مما تسبب في ثقل حجم مدونة الإستثمارات العمومية خاصة بالنسبة للمشاريع المسجلة ضمن"المخططات البلدية للتنمية" (PCD)، وأصبح من الصعب إنجاز مشاريع هذه المدونة، إلا أن هذا الإجراء لم يتم العمل به بشكل واضح.

حدوث تداخل أحيانا بين عمليتين مسجلتين في برنامجين مختلفين أو حتى في قطاعيين مختلفين ضمن نفس البرنامج ما يستوجب ضرورة إلغاء أحدهما أو تحويله إلى رقعة جغرافية أخرى إن وجد العقار.

نقص و/أو ضعف كفاءة المؤسسات والمقاولين المحليين لإنجاز المشاريع وهو ما يستدعي اللجوء إلى المقاولين الأجانب، مما يترتب عنه إرتفاع تكاليف المشروع، فبالنسبة لقطاع الصحة مثلا ليس هناك في الجزائر أي مكتب دراسات متخصص في توريد تهيئة وتنفيذ الإستثمارات الكبرى في ميدان المستشفيات الجامعية.

عدم ملائمة دراسات النضج للواقع العملي عند إنجاز في عدة حالات، مما ساهم في تزايد عمليات إعادة تقييم المشاريع، بسبب ندرة مكاتب الدراسات المتخصصة بإعداد دراسات مزدوجة "دراسات النضج" و"دراسات إنجاز الأشغال" في آن واحد لنفس المشروع.

- **صعوبات متعلقة بالميزانية:** من بين عراقيل النظام الميزانياتي نذكر مايلي:

وجود إختلاف من حيث المستوى التخطيط الميزانياتي والأولوية القطاعية.

غياب التدخل الفعال للفصل بين ميزانية الإستثمار وميزانية التسيير.

ديون بالغة الأهمية وإنحرافات بين ميزانيات الإستثمار الموافق عليها والميزانيات المنفذة، فقد سجلت تجاوزات للميزانية (الإعتمادات المالية) على مستوى مختلف المشاريع، حيث تضاعفت نفقات بعض المشاريع إلى غاية 600% من حجم الميزانية الأولوية المخصصة لها.

تأخرات طويلة المدى وإرتفاع تكاليف الإستثمار خلال تنفيذ المشاريع، بسبب ضعف كفاءة بعض الأجهزة المكلفة بالتنفيذ.

عدم قدرة الدولة على توفير التمويل الإجمالي لجميع البرامج والمشاريع مرة واحدة، مما يضطرها لتوزيع هذه البرامج والمشاريع عبر مخططات تكون في العادة خماسية (تتجاوز مبدأ السنوية)، مما يساهم في تأخر إنجازها ويصبح بعضها غير قادرة على الإستجابة لإحتياجات التنمية المتزايدة للموطنين.

تقلبات أسعار المحرقات في السوق الدولية وتأثيرها المباشر على تمويل الإستثمارات العمومية.

VI. الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن للسياسة الإنفاقية دور فعال في تشجيع الاستثمارات العمومية، فهي بالأساس تعتبر سياسة ظرفية يجب أن تكون إجراءاتها متخذة بالتنسيق بين مختلف أشكال السّياسة الإقتصادية والإجتماعية في الدولة إضافة إلى أن تحقيق الأهداف المالية يتوقف إلى حد بعيد على مدى بلوغ الأهداف الإقتصادية ضمن سياسة التوسع المطبقة في إطارها.

أما عن السياسة المالية المتمثلة في سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات مرتبطة بالدرجة الأولى بالعائدات النفطية المرتفعة، وفيما يخص البرامج التنموية المسطرة من طرف الحكومة سعيا منها تحسين الوضع الإقتصادي من خلال رفع معدلات النمو وتطوير البنية التحتية والإجتماعي من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة، فقد حققت هذه البرامج نتائج مرضية تظهر نتائجها من خلال الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي، وجاء البرنامجين التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي ليواصلا ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاءا بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات، ثم جاء برنامج توطيد النمو الذي لم يستمر حتى لتحقيق الأهداف المرجوة بسبب الإنخفاض المستمر لأسعار البترول والذي لا يخدم الإقتصاد الريعي الجزائري من كل النواحي.

وفي الأخير يمكن القول أن البرامج المخصصة للإستثمارات العمومية في الجزائر لم تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة،بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة إنخفاضا نسبيا.

النتائج:

- ✓ تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للإستثمارات العمومية وتحقيق مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ✓ مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.
- ✓ شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل اكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية،
- ✓ غياب الرشادة في الانفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث ان تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والإيرادات، مما أدى الى تبذير الموارد المالية بشكل اثر سلبا على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- ✓ لقد أدت الصعوبات التي واجهت الإستثمارات العمومية إلى ضعف البرمجة الميزانياتية، مما ساهم في توقعات مبالغة لتكاليف المشاريع، وهذا يستدعي عقلانية النفقات العمومية بما فيها نفقات التجهيز.

التوصيات:

✓ ترشيد الإنفاق العام وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها .

✓ وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

✓ العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية.

ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تنشيط القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي واستدامته وبصفة خاصة القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وذلك لفك الارتباط مع أسعار المادة النفطية ويكون ذ

VII. المراجع والهوامش:

[1] -حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001 ، ص 11.

[2]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003 ، ص 65.

[3]- حسين مصطفى، **السياسة العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978،ص110.

[4]- محمد بن عزة، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية (دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR)**، مجلة رؤى الإقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015، ص ص09-10.

[5]- محمد بن عزة، أثار **برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وأنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 01، ص 04.

[6]- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 190.

[7]- عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص 190-191.

[8]- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، دفعة 2014/2013، ص ص 135-137.

[9] -**l'investissement public définition et mesures (1 ère partie)** , caisse des dépôts et consignations, revue N° 44 , paris ,mai 2014, p 02.

10 -**Public Investment and Fiscal Policy**, International Monetary Fund, March 12, 2004, p6.

- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة[11] دالي إبراهيم بالجزائر، دفعة 2009-2010، ص ص 170-171.

12- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،1997، ص395

13- سيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة لمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية،التوزيع العادل للدخول**، دار النهضة العربية،مصر،1993،ص358

14- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص 78.

15- طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر ببسكرة، ص 65

- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1970-2012)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي16 بكر بلقايد بتلمسان، دفعة 2014/2013، ص ص 63- 64.

[17]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014)، جامعة سطيف، 21 مارس 2013، ص ص 06-09

- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر – واقع وأفاق**-،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص183

19- عماري عمار، محمادي وليد، "**آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**"، أبحاث مؤتمر دولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة 3 وانعكاسات على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 21 مارس 2013،ص9.

[20]-زكريا مسعودي، تقييم برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة الفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص ص 221-222.

21- عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، **التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، أفريل 2018، ص ص 209-210.

22- محمد بلعليا، **بالأرقام... هذا حجم إنفاق الجزائر منذ سنة 2000 إلى سنة 2017**، TSA عربي، 11 سيتمبر 2017، على الرابط: https://www.tsa-algerie.com/ar/، تاريخ الإطلاع:06-06-2019.

[23]- عبد المجيد قدي، سايح فريد، **دور شبكة الأعمال في التنسيق بين المتابعة الموازنية والميدانية لإنجاز برامج ومشاريع الإستثمار العمومي بالجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 05 سنة 2014، ص ص 80-82.